# بيان جمهورية السودان أمام المؤتمر الدولي الثاني الخاص بالإعلان السياسي لتعزيز حماية المدنيين من مخاطر استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان (EWIPA)

سان خوسيه — كوستاريكا، ١٩—٢٠ نوفمبر ٢٠٢٥

السيد الرئيس، أصحاب السعادة، السيدات والسادة،

تنقل حكومة السودان تحياتها وتقديرها العميق لجهود هذا المؤتمر الرفيع في تعزيز حماية المدنيين، في زمن تتزايد فيه النزاعات وتعقيداتها.

ويشارك السودان في هذا المؤتمر في ظل واحدة من أعنف المآسي الإنسانية في تاريخه الحديث، إذ يواجه شعبه منذ أبريل ٢٠٢٣ حرباً شاملة تشنها مليشيا الدعم السريع الإرهابية، التي تستخدم الأسلحة المتفجرة على نطاق واسع وعشوائي في المناطق المأهولة بالسكان، بما في ذلك الطائرات المسيّرة والقصف المدفعي الثقيل، مدعومة سياسياً وعسكرياً ولوجستياً من أطراف إقليمية ودولية معروفة.

أدت هذه الحرب إلى نزوح أكثر من ١٢ مليون شخص داخلياً، ولجوء حوالي ٥ ملايين شخص إلى دول الجوار، بينما يحتاج نحو ٢٥ مليون شخص إلى مساعدات إنسانية عاجلة. كما إرتكبت المليشيا جرائم إبادة جماعية، بما في ذلك هجومها على قبيلة المساليت في غرب دارفور، وحصار مدينة الفاشر لأكثر من ٥٠٠ يوم، مع إستهداف المدنيين والمرافق الحيوية بالقصف والقتل العشوائي.

وفي بداية الحرب، في مايو ٢٠٢٣، وبعد أقل من شهر من إندلاع التمرد، توصلت حكومة السودان مع قوات الدعم السريع إلى إعلان جدة لحماية المدنيين، الذي نص على حماية المدنيين وإخلاء المرافق والأعيان المدنية وتيسير وصول المساعدات الإنسانية. لكن المليشيا استغلّت الهدنة لتعزيز انتشارها العسكري وتوسيع التمرد إلى ولايات أخرى، واستمرت في انتهاكاتها البشعة.

لقد حوّل هذا الإستخدام العشوائي للأسلحة المتفجرة حياة ملايين السودانيين إلى مأساة إنسانية كبرى، حيث قُتل آلاف المدنيين وتشرد الملايين، وتحولت مدن حيوية مثل الخرطوم، وود مدني، والفاشر، والأبيض، والعديد من القرى والأرياف السودانية إلى أنقاض. انهارت المرافق الحيوية، وانقطعت الخدمات الأساسية، وغابت خدمات المستشفيات والمدارس، وأصبحت المدن والقرى ميادين مفتوحة للألم والمعاناة، يدفع فيها المدنيون الثمن الأكبر لحرب لم يختاروها.

كما تعرّض المدنيون لانتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني، شملت استهداف المستشفيات ودور العبادة ومراكز الإيواء والمطارات المدنية، وعلى رأسها مطار الخرطوم الدولي، في خرق صارخ لمبدأ التمييز بين الأهداف العسكرية والأعيان المدنية، وهو حجر الزاوية في القانون الدولي الإنساني. وظلت الفظائع التي ترتكبها المليشيا متواصلة، حيث تحولت إلى أداة حرب تمارس القتل والتدمير، وجلب المرتزقة الأجانب من دول الجوار الأفريقي وكولومبيا، وإستخدام أراضي دول مجاورة لإمدادها بالسلاح والمسيرات الاستراتيجية، التي استهدفت المدنيين والمرافق العامة والخاصة باستمرار، دون إكتراث للمعايير الدولية.

ما يجري في السودان ليس نزاعاً داخلياً أو صراعاً بين جنرالين كما يحاول البعض تبسيطه، بل هو عدوان خارجي وإرهاب دولي عابر للقارات يستهدف كيان الدولة السودانية وسيادتها ووحدتها الوطنية. ففي ٢٩ مارس ٢٠٢٤، تقدمت حكومة السودان بشكوى رسمية لمجلس الأمن الدولي ضد دولة الإمارات العربية المتحدة لتورطها المباشر في تقديم الدعم المالي والعسكري واللوجستي والسياسي لتلك المليشيا، في إنتهاك واضح لقرارات المجلس وميثاق الأمم المتحدة.

وكما هو معلوم، فإن المليشيا المتمردة قامت بحصار مدينة الفاشر في أبريل ٢٠٢٤، وبعد شهرين، أي في يونيو، أصدر مجلس الأمن الدولي قراره رقم ٢٧٣٦ الذي طالب المتمردين برفع الحصار والسماح بوصول المساعدات الإنسانية بدون أي عوائق، لكن المتمردون تجاهلوا القرار واستمروا في فرض حصار قاسٍ، جعل المدنيين العزل يقتاتون على علف الحيوانات إذا وجدوه، واستهدفت القوافل الإنسانية في طريقها للفاشر، ما زاد معاناة السكان المدنيين، إلى جانب جرائم القتل الإثني والقتل خارج نطاق القانون والإغتصاب والعنف الجماعي.

كما استمرّت المليشيا الإرهابية في القصف العشوائي للمدينة بالمسيرات الإستراتيجية والهجوم بالأسلحة الثقيلة، حيث تم قصف المستشفيات ومحطات الكهرباء والمياه، وفي سبتمبر الماضي قصفوا مسجداً أثناء صلاة الفجر، مما أدى إلى مقتل أكثر من ٧٥ مصلياً مدنياً أعزل، وفي

أكتوبر الماضي قصفوا داراً لإيواء النازحين بالمدينة، مما أودى بحياة أكثر من ٦٠ نازحاً أغلبهم من الأطفال والنساء وكبار السن، ووصلت حصيلة الهجمات على الفاشر إلى أكثر من ٢٧٠ هجوماً عسكرياً صدتها القوات المسلحة قبل انسحابها في مطلع نوفمبر حفاظاً على أرواح المدنيين وما تبقى من البنية التحتية.

السيد الرئيس، السيدات والسادة الكرام،

نشكر الدول الشقيقة والصديقة والشركاء الإقليميين والدوليين الذين وقفوا مع السودان منذ أبريل ٢٠٢٣، ونشير إلى أن الاستجابة الإنسانية للأمم المتحدة لم تتجاوز ٢٣٪ من الإحتياجات، بينما ساهم التكافل المجتمعي السوداني عبر مراكز (التكايا) في تخفيف حدة الأزمة الإنسانية في البلاد.

السيد الرئيس، السيدات والسادة الكرام،

يؤكد السودان إلتزامه الراسخ بمبادئ نزع السلاح ومنع الإنتشار وتعزيز السلام والأمن الدوليين، ويحث المجتمع الدولي على إدانة الأعمال التي تستهدف المدنيين، ووقف كل أشكال الدعم العسكري والمالي واللوجستي للمليشيات، وضمان المساءلة والعدالة.

ويجدّد السودان دعمه الكامل لأهداف الإعلان السياسي ومضامينه، مؤكدًا أن حماية الإنسان هي جوهر أي نظام أخلاقي وقانوني، وأن صون كرامة المدنيين وتعزيز أمنهم هو السبيل لتحقيق السلام العادل والمستدام.

شكراً، السيد الرئيس.